

أزمة البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي

د. الحسن أبكاس

أستاذ باحث بجامعة محمد الخامس السويسي، كلية العلوم القانونية
والاقتصادية والاجتماعية، المغرب

(الجنيه الإسترليني) فى سلوك خالفت به -أى لندن- باقى الدول فى توحيد العملة، وإنشاء ما يعرف بمنطقة اليورو سنة ١٩٩٩م (٥)، فضلا عن الحفاظ على تأشيرة دخول أراضيها بعيدا عن نظام الشنجن Schengen الذى يحكم عملية اللوج والتنقل بين الدول الأوروبية (٦).

أما أهمية موضوع الدراسة، فتتمثل فيما يحمله قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من خطورة، وما يمكن أن يتمخض عنه من تداعيات لن تنعكس فقط على الفضاء الداخلى البريطانى، أو على الفضاء الأوروبى، بل ستمتد لتشمل خارج القارة العجوز نحو باقى العالم.

إن قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى لا يمكن التعامل معه كإجراء بريطانى صرف، نظرا لما يحمله من خطورة وتداعيات تتعدى الحدود البريطانية. فوضع آليات تنفيذ قرار البريكست هذا أفضى إلى سقوط حكومتين متتاليتين (حكومتى: ديفيد كاميرون فى يونيو ٢٠١٦، وتيريزا ماي فى مايو ٢٠١٩) بسبب عجزهما عن مواجهة التجاذبات الداخلية البريطانية داخل البرلمان من جهة، والوصول إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبى حول تسريع خطى التطبيق بينهما من جهة أخرى. بل إن هذا الاتفاق غير ديناميكية السياسة الأوروبية، وترك حيرة لدى شركاء أوروبا التجاريين من خارج القارة، ليمنع فرصا لقوى منافسة من خارج الاتحاد، مثل الصين.

تتمحور إشكالية الدراسة حول حدود انعكاسات انفصال بريطانيا عن الاتحاد الأوروبى على الاتحاد، وغيره من الأطراف، خاصة إن كان هذا الواقع لن يصل إلى المستوى الدرامى الكارثى، عكس ما أبداه مناهضو البريكست من مبالغة فى تقدير أضرار المغادرة (٧). فمؤسسة "راند" الأمريكية، مثلا، طرحت ثمانية سيناريوهات محتملة لفترة ما بعد البريكست على المستوى الاقتصادى العالمى (٨)، خمسة منها تحتمل أن يكون الانفصال قسريا ودون اتفاق بين بروكسل ولندن، فى حين تتوقع ثلاثة منها أن يكون الانسحاب مبنيا على وفاق ودى تتفق من خلاله العاصمتان على استمرارية سريان بعض الاتفاقات التجارية بينهما، أسوة بحالات مماثلة، كما هو الشأن بالنسبة لعلاقات الاتحاد بدولة النرويج، التى هى دولة أوروبية، وعضو فى حلف

كثير الحديث فى الآونة الأخيرة عن موضوع قانون البريكست، والمنظم لإجراءات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى. ويعد البريكست Brexit اختصارا لكلمتى Britain Exit (بريطانيا خارجا)، ويوحى بالرغبة فى مغادرة البيت الأوروبى. فبدأ تداوله منذ قرار بريطانيا ذلك، وهو القرار الذى جاء تتويجا للجهود التى بذلتها حزب المحافظين البريطانى منذ سنوات طويلة، انتهت بتنظيم استفتاء فى شهر يونيو من عام ٢٠١٦، وافق بموجبه البريطانيون، بنسبة ٥٢٪ من المستفتين (نحو ٣٠ مليوناً)، على الخروج من الاتحاد الأوروبى.

وبالعودة إلى مسار الاتحاد ومراحل وحيثيات توسعه، سنقف على حقيقة أن الالتحاق البريطانى نفسه بالاتحاد الأوروبى لم يكن بالشكل الاندماجى الكامل، بل ظلت لندن دائما على "مسافة تحفظية" معه إذا ما قورنت ببقية الأعضاء (١). فمنذ الأيام الأولى لنشأة الاتحاد (ممثلا فى الجماعة الأوروبية للفحم والصلب)، الذى كان عبارة عن وحدة بين مجموعة من الدول من أوروبا الغربية لأغراض تجارية (فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإيطاليا، وهولندا، ولوكسمبورج)، والتى رأت النور بعد الحرب العالمية الثانية، ١٩٥١، شهد هذا المولود عمليات توسيعية (٢)، غيرت من طبيعته الأصلية، حتى أصبح على الحالة التى هو عليها اليوم كاتحاد قائم الأركان، ويغضى كل مناحى الحياة الأوروبية (٣).

ولم يكن قرار انضمام لندن إلى الكتلة الأوروبية موضوع إجماع كل مكونات المجتمع البريطانى، حيث ساد حينها انقسام داخلى بين مؤيدى ومعارضى الانضمام. فلم تمر على هذا الانضمام سنتان، حتى أقدمت بريطانيا على إجراء استفتاء، عام ١٩٧٥، عملت عبره على جس نبض البريطانيين حول مدى رغبتهم فى البقاء فى الاتحاد أو الانسحاب منه، وهو الاستفتاء الذى جاء بنتيجة تعكس عدم الاقتناع البريطانى الكلى بهذا الكيان الجديد، حيث ناهز عدد الراضين للبقاء تحت لواء بروكسل ٢٣٪ من الكتلة الناخبة. يعنى ذلك أن موضوع البريكست المطروح اليوم إنما هو امتداد وصيغة جديدة لنقاشات ممتدة عبر زمن الاتحاد فى علاقته التى يطبعها المد والجزر ببريطانيا (٤). وليس أحد مظاهر ذلك التذبذب سوى اختيار لندن الإبقاء على عملتها

ثم الظروف العامة والخاصة التي رأى فيها إعلان البريكست النور (أولاً). في حين سيحاول المحور الثاني تبين المساعي المبذولة لاحتواء أهم المخاطر المتوقع أن تنتج عن الخروج البريطاني، والمتمثل في اللغم الإيرلندي، الذي كان في وضع تجميد منذ مدة، بعد فترات من القتال والإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة (ثانياً)، وذلك قبل طرح ومناقشة أهم السيناريوهات التي يمكن أن تقود إليها الأزمة بعد انفراجها في مرحلة لاحقة (ثالثاً).

أولاً- بريطانيا والاتحاد الأوروبي وخلفيات ميلاد البريكست:

هل يشكل الوعد الذي قدمه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإبرام اتفاق تجارى مهم مع بريطانيا، حال مغادرتها الاتحاد الأوروبي، السبب الرئيسى لميلاد البريكست، أم أن هناك عوامل سبقت هذا العامل الذى يمكن أن يكون مباشراً وليس رئيسياً؟

إن نسبة ٥٢٪ من الكتلة المستفتاة فى بريطانيا فى موضوع البريكست من عدمه شكلت أحد المظاهر التى تعكس الانقسام الذى يشهده المجتمع الداخلى البريطانى فى علاقته مع الاتحاد الأوروبى. وإذا كانت أنظمة الاتحاد الأوروبى لا تمنع أحد أعضاء الاتحاد من المغادرة، حال إبدائه الرغبة فى ذلك(٩)، فإن الحالة البريطانية اتسمت -سيرا على عادتها- بنوع من البراجماتية التى تؤسس على رغبة لندن فى المغادرة، مع الإبقاء على أكبر قدر ممكن من الامتيازات التى تتيحها صفة العضوية هذه. فشكل هذا المنطق جوهر السياسة التفاوضية لحكومة بريطانيا (فى عهد رئيسة الوزراء تيريزا ماي) مع الاتحاد، لفترة تجاوزت السنتين، تمخض عنها مشروع اتفاق لا يترجم الخروج النهائى من الاتحاد، ولا البقاء الكلى ضمنه، وهو ما عدّه الاتحاد نفسه نوعاً من الوسطية فى تدبير هذا الملف الشائك(١٠).

إن هذه الصيغة، التى خرج بها مشروع الاتفاق، شكلت وقوداً أجاج نار الجدل الداخلى بين مكونات المجتمع البريطانى، بحسبانه يبقى العلاقة القانونية قائمة بين لندن وبروكسل، الأمر الذى يرى فيه مؤيدو الخروج من الاتحاد انتقاصاً من السيادة البريطانية، بينما يصفه أنصار البقاء مع الاتحاد بالجور، وعدم الإنصاف، وعدم قدرته على الحفاظ على "أوروبية" بريطانيا، وعلى ما كانت تستفيده من امتيازات. وقد أدى هذا الجدال والتراجع فى مستوى الطبقة السياسية البريطانية إلى إفراز مثل هذا السلوك "الغريب" عن منطق وفلسفة القوى الكبرى فى تدبير شئونها، خصوصاً أن هذا الملف أوقع بريطانيا فى دوامة جعلتها تجهل -إلى حد ما- آفاق ومخرجات هذا المستقبل. لكن، يبقى السؤال يطرح بخصوص الفكرة أو الفلسفة التى بنت عليها الفئة المؤيدة للخروج (بتواضع حجمها) قرارها هذا؟.

إذا حق لنا أن نسرع بطرح إجابة سريعة عن هذا التساؤل، لقلنا إن منطق الطلاق هذا يستمد أساسه من عوامل عقائدية قديمة. ذلك أن نصف الكتلة البريطانية كانت قد مالت إلى جهة رفض الخروج من الاتحاد الأوروبى، بل إن النصف الآخر الذى ساند وتبنى أطروحة الانفصال لم يبن قراره على اقتناع خالص،

شمال الأطلسى NATO، لكنها ليست دولة عضواً فى الاتحاد الأوروبى، غير أن وضعها هذا لم يمنعها من أن تدخل ضمن منطقة التبادل التجارى الأوروبى. والشىء نفسه ينطبق على سويسرا كدولة أوروبية، والتى هى الأخرى تحتفظ باتفاقات تجارية مع دول الاتحاد ولو أنها ليست عضواً فيه. فبريطانيا قد تجد نفسها تسير على خطى النرويج، أو سويسرا، أو أى اتفاق جمركى جديد، وهو الأمر الذى سيشكل مخرجاً لها للحفاظ على بعض الامتيازات الجمركية.

كما غدا البريكست أحد أهم موازين اللعبة السياسية فى الداخل البريطانى. فلم يكن السبب الرئيسى والمباشر لسقوط حكومة رئيسة الوزراء السابقة، تيريزا ماي، سوى عجزها عن استكمال مسيرة الخروج من الاتحاد، تفعيلاً لمخرجات استفتاء ٢٠١٦. ولم يكن الهدف الرئيسى، الذى قدمت حكومة جونسون لتحقيقه، حسب الخطوط العريضة لبرنامج الانتخابى، غير العمل على إنجاز وتحقيق ما عجزت سلفه عن تحقيقه، وهو وضع اتفاق البريكست موضع التنفيذ. فماذا يشكله البريكست بالنسبة لأوروبا ولغير الأوروبين؟.

بصيغة أخرى، من المستفيد، ومن الخاسر من خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى؟، وهل يمكن عدّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى مشكلاً خلقته بريطانيا لنفسها، وشكلت أول ضحاياها؟، وما موقف بقية بلدان الاتحاد، وعلى رأسها ألمانيا وفرنسا، من "التحريض الأمريكى" على المغادرة البريطانية للاتحاد؟، وإلى أى درجة قد يشجع خروج بريطانيا من الاتحاد بقية دوله على أن تنحو المنحى نفسه فى اتجاه تفكيك الاتحاد مرحلياً حتى؟، ألن يؤدى الطلاق البريطانى مع الاتحاد الأوروبى إلى تفكيك البيت الأوروبى من جهة، والبيت البريطانى من الجهة الأخرى، فى ظل تمسك أيرلندا بأوروبيتها، ورغبة اسكتلندا بعدم المغادرة، فضلاً عن الانقسام الحاصل داخل البيت البريطانى نفسه حول طلاق لم يقتنع به أكثر من النصاب بقليل جداً، وربما بنسبة أقل بكثير فيما لو تقرر إعادة طرح قرار المغادرة للاستفتاء مرة ثانية؟، ولماذا لا يتوانى البيت الأبيض فى دفع بريطانيا إلى مغادرة الاتحاد الأوروبى؟، وما عواقب البريكست على كل من النظام المالى، والاقتصادى، والدبلوماسى العالمى؟.

تفسيرا لما سبق، يستخدم المنهج الاستقرائى للتحكم فى بوصلة التحليل، واستجماع كل خيوط أزمة البريكست، وهى الضالة التى لن نجدها فى غيره من المناهج، بما يجعل الباحث يتقيد بأبجديات هذا المنهج، فى محاولة منه لرصد واستقراء وتتبع مجريات ومتغيرات الأزمة الممتدة من حيث تحليل خلفياتها، واستشراف تداعياتها، مع ضرورة العروج بين الفينة والأخرى على المنهج النسقى، وما يتيحه من أليات وميكانيزمات ربط الأحداث وتقلباتها فى الإطار النسقى للنسق العالمى الذى تتحرك داخله هذه الأزمة.

ترتيباً على ما سبق، تستدعى المناقشة المعمقة للموضوع تقسيم الدراسة إلى محاور ثلاثة، يقف أولها على الأسباب والخلفيات، التى كانت وراء إعلان بريطانيا رغبتها فى التخليق من الاتحاد الأوروبى، ومن

إلى استكمال إنفاذ نظام البريكست على أرض الواقع سيشكل، دون شك، دفعة قوية للقوة الأمريكية، نتيجة الضربة الموجهة والمضعفة للاتحاد الأوروبي كأحد الأقطاب منافسي الزعامة الأمريكية. بل إن واشنطن تعلنها صراحة لبريطانيا -على لسان الرئيس ترامب- بضرورة التسريع في المغادرة، ولو دون التقيد بإجراءات المغادرة التقنية، من قبيل دفع بعض المستحقات لفائدة الاتحاد (٥٤ مليار دولار)، ودعم التيار اليميني لحملة على إقناع البريطانيين بالمزايا المتعددة من وراء المغادرة، كالتنهضة الاقتصادية التي سيخلفها رحيل كبريات الشركات الأوروبية، التي كانت تتخذ من بريطانيا، ضمن سياسة الاتحاد الأوروبي، مركزا لها، وما سيكون لذلك من آثار إيجابية على أسواق التجارة والمال البريطانية، في تجاهل تام لما سيفتحه هذا الرحيل عن الاتحاد من جبهات مواجهة داخل المجتمع البريطاني من جهة، وبين لندن والدويلات المنضوية تحت لوائها، والمتمسكة بأوربيتها من الجهة الأخرى (شمال أيرلندا، واسكتلندا)، وهي التي عاشت عهودا من الصراعات العنيفة، لم تنجح بريطانيا في احتوائها إلا في ظل وجودها داخل الاتحاد الأوروبي (١٧).

في الواقع، وحتى عهد الرئيس باراك أوباما أيدت الولايات المتحدة الأمريكية بقاء الاتحاد الأوروبي متماسكا وقويا، لا لشيء إلا لكون الاتحاد، والحالة تلك، يشكل كتلة للتبادل التجاري قوية مع واشنطن، وسوقا ضخمة لتصريف المنتجات الأمريكية، دون إغفال الأهمية الاستراتيجية والأمنية للاتحاد (١٨)، والتي تشكل جبهة قوية لمواجهة التمديد الصيني والروسي بالخصوص (١٩)، مع ما تمنحه من تأييد ودعم عسكريين لفائدة تحركات وخطط واشنطن العسكرية. لكن هذه السياسة الأوروبية لحكام البيت الأبيض شهدت تحولا جذريا مع قدوم الرئيس ترامب، والذي لم يعمل فقط على إفسادها وإلجهاز على ثوابتها -أي السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد- بل سعى حتى إلى التدخل لضرب الاتحاد في عقر داره. وما تحريضه بريطانيا على الإسراع بالمغادرة إلا مظهر من مظاهر ذلك الضرب.

فخروج بريطانيا من الاتحاد يثير، دون شك، موضوع المقارنة ما بين مكاسب وخسائر كلا الطرفين من العملية (٢٠). فإذا كان الاتحاد الأوروبي قد أحاط موضوع الخروج منه بالعديد من الضمانات التي يحفظ بها حقه ووجوده ككيان مستقل، وأيضا حق الدول المكونة له (٢١)، وبالتالي التموضع في موضع بعيد عن الضعف من هذ الخروج البريطاني، فإن بريطانيا هي الأخرى لم تعدم فائدة من وجودها لفترة ناهزت نصف القرن (١٩٧٣ إلى ٢٠٢٠)، استطاعت خلالها الظفر بعدة مكاسب، خاصة أنها شكلت أحد، أهم مكونات الاتحاد، بالنظر إلى قوتها الاقتصادية، ومكانتها التاريخية والسياسية، وخبرتها في إدارة الصراعات الدولية، سواء في إطار الاتحاد أو خارجه (٢٢). لكن خروجها، دون شك، سيلحق بها أضرارا لا يمكن إغفال تداعياتها السلبية، وربما هذا ما يفسر التمسك الأوروبي المتشدد بالشروط الخاصة بالمغادرة، وعدم إبداء أي استعداد لإعادة النظر فيها (٢٣).

ولا يمكن المجازفة بالقول إن ما توعدت به واشنطن من

وإنما كان ضحية بعض الأكاذيب التي سوق لها المحافظون لجلب التأييد لقرار الخروج، الذي كانوا هم أصحابه في المقام الأول، وأدوا بذلك إلى تضليله وجعله يجارى التوجه المحافظ في هذا الصدد، والمستند إلى أسس عقائدية ملؤها "العنجهية"، و"التكبر"، وتبنى شعار "بريطانيا العظمى"، وإلى أطروحة "الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"، وإلى "السمو البريطاني" الذي يرفض الخضوع أو الاحتماء بالسقف الأوروبي وقوانينه وأنظمتها، وهي الشعارات التي ما فتئ اليمينيون يوظفونها في مختلف المناسبات الانتخابية (١١).

ومن جهة أخرى، لا يمكن الحديث عن الوجود البريطاني داخل الاتحاد الأوروبي دون الوقوف عند الرفض الفرنسي - بشكل أو بآخر- لهذا التواجد منذ أن أعلنها صراحة الرئيس الفرنسي الراحل شارل دي جول Charles DE GAULLE، فضلا عن أن بريطانيا كانت تعاني بعض المشكلات الاقتصادية في خمسينيات القرن الماضي، حيث استجدت العضوية في الاتحاد الأوروبي، وتمكنت من الدخول إليه بعد رحيل De Gaulle عن السياسة (١٢). فعادت من جديد، وبعد أن استفادت من العباءة الأوروبية لردح من الزمان، لتبدي رغبتها في الانسحاب، لكن مع المحافظة على كل -أو جل- امتيازات العضوية.

ولعل ما يكرس الطابع العقائدي، في صيغة أخرى، للرغبة البريطانية في مغادرة البيت الأوروبي، دخول البيت الأبيض على خط البريكست. فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب هو صاحب الاتجاه اليميني العالمي، الذي يتبنى أطروحة "الهوية المنفردة" و"الانعزالية". فهو الذي سوق لشعار "أمريكا أولا"، ولم يتوان في دفع بريطانيا إلى أن تنحو هذا المنحى وتسوق هي الأخرى لشعار "بريطانيا أولا"، وهو شعار يقوم على كره المهاجرين (١٣)، والتضييق عليهم والتمييز ضدهم، لفائدة أطروحة "النقاء العرقى" (١٤).

إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيشكل بالنسبة للرئيس ترامب، كرجل أعمال، فرصة تجارية ومصالحة لفائدة منطق الاستثمار (١٥). وليس أدل على ذلك إلا جهوده الحثيثة في إنجاح محاولاته التحضيرية لاستقطاب لندن بعد المغادرة، وإبرام عقود وصفقات تجارية لمصلحته معها في مرحلة لاحقة. بل إنه ألح إلى ضرورة أن يسمح للشركات الأمريكية بولوج بريطانيا والتنافس مع المقاولات الوطنية في إنجاز المشاريع المطروحة على أراضيها (برنامج الرعاية الصحية القومي مثلا)، وإن كان واقع أرقام المعاملات والمبادلات البريطانية الأوروبية قد يشكل عائقا أمام تسريع خطى عملية "الأمركة" تلك. فليس من السهل على بريطانيا التضحية بحجم المبادلات التجارية مع أوروبا، والذي يناهز ٥٠٪ من مجموع مبادلاتها التجارية، من أجل رقم لا يتجاوز نسبة ١٥٪، وهو حجم مبادلاتها التجارية مع واشنطن (١٦).

إن "التحريض الأمريكي" لبريطانيا على مغادرة الاتحاد الأوروبي لا يخرج عن نطاق التنافس الدولي، وإعادة صياغة موازين القوى على الساحة الدولية. فنجاحها في دفع بريطانيا

وحيث إن هذا الاتفاق نص على ألا تكون هناك أى حدود فاصلة بين شطرى أيرلندا، فإن تمسك الاتحاد الأوروبي بموضوع الحدود جعل بريطانيا تتبرر مخاوف من أن يؤدى التعنت الأوروبي إلى نسف اتفاق ١٩٩٨، فى حين يبدو الأمر، فى الواقع، أنه تخوف بريطانى من تبعات الخروج عليها فى علاقتها بالشمال الأيرلندى، الذى قد ينزلق إلى إحياء المطالبة بالانفصال عن العرش البريطانى، بالنظر إلى الامتيازات التى قد تستفيد منها جارتها فى الجنوب، وهى بين أحضان بروكسل. بل وقد تمتد العدوى إلى اسكتلندا لتطالب هى الأخرى بالانفصال لتقرير مصيرها لفائدة العودة إلى الاتحاد الأوروبي(٢٩).

الجدير بالذكر أن أحد أهم أسباب سيادة السلام فى أيرلندا -بشقيها الشمالى والجنوبى- خلال السنوات العشرين الأخيرة يعود إلى نجاح الاتحاد الأوروبى فى تبديد الخلافات بين الشطرين. لكن المخاوف بدأت تطفو على السطح فى الآونة الأخيرة من أن المملكة المتحدة، عند خروجها من الاتحاد الأوروبى، ستأخذ معها أيرلندا الشمالية، الأمر الذى من شأنه أن يحى الخلافات ويقوض السلام، ويعود بأعداء الأوس إلى نقطة البداية من جديد. والحديث عن شبكة الأمان (الباك ستوب)، كضمانة لتجنب هذه المخاوف، وكضمانات قانونية ملزمة لفائدة الشعب الأيرلندى بعدم العودة إلى منطق "الحدود القاسية"، بغض النظر عن تداعيات مغادرة الاتحاد(٣٠)، يطرح إشكالية التطبيق على أرض الواقع، خاصة إذا ما أخذنا فى الحسبان أن ذلك قد يمكن التحكم فيه وضبطه فى المرحلة الانتقالية لما بعد المغادرة(٣١)، لكن دون أن يكون هناك من الضمانات ما يؤكد عدم العودة من جديد إلى الماضى الأيرلندى الدموى، فى ظل غياب بدائل تحول دون ذلك، من قبيل إيجاد نظم متقاربة أو متطابقة بين الطرفين على المستوى الجمركى وتنظيم الأسواق، وإن كان البعض يتهم لندن بأسلوبها الانفرادى فى معالجة مثل هذه البدائل، مما يقلل من نسبة حظوظ نجاحها.

وتسعى بريطانيا إلى احتواء مشكلة الباك ستوب، نحو استكمال مسلسل خروجها من الاتحاد الأوروبى، عن طريق بذل كل الجهود للتوصل مع جارتها (جمهورية أيرلندا) إلى اتفاق لا يفرض أى رقابة على الحدود الأيرلندية. غير أن التمنى البريطانى هذا يبقى دون جدوى إذا ما سلمنا بأن دبلن لا يتسنى لها التفاوض مع الحكومة البريطانية بشكل مباشر بخصوص هذه المسألة من دون المرور ببروكسل، حيث المفوضية الأوروبية التى أبدت رفضها الصريح لإعادة التفاوض من جديد مع لندن حول اتفاق البريكست فى ظل عدم حصول أى تغيير فى المواقف، سواء من جانب بروكسل، أو من جانب دبلن فى هذا الصدد.

إن ما يعقد الأمر أكثر هو ذلك الانقسام الذى تشهده الأوساط البريطانية نفسها بين من يريد المغادرة، ومن يفضل البقاء تحت لواء الاتحاد الأوروبى. بل إن مؤيدى البريكست أنفسهم لم يتوحدوا حول معنى المغادرة والغاية منها، حيث لا يخفى على أى متتبع حدة الصراعات السياسية الداخلية البريطانية، إن على مستوى الجهاز التنفيذى، أو على مستوى نظيره التشريعى، وهو الصراع الذى كان له الوقع الكبير على تأخر حسم الخروج وتأجيله لعد مرات.

شراكات مع لندن من شأنه أن يعوضها عن ذلك(٢٤)، لاختلاف منطلقات وأساسيات الوجود بين صفة العضو الفعال داخل الاتحاد والشريك المحتمل -مع ما يرافق الشراكة من قيود (أنظمة جمركية، وحرية التنقل، وتحويل الأموال، وأنظمة ضريبية ... إلخ)- مع الولايات المتحدة، فى ظل مخاوف من أن تنقلب هذه الشراكة إلى استغلال من جانب واحد، وبالتالي ما سيترتب على هذا الانحراف من تداعيات سلبية على المجتمع البريطانى، ستلقى بظلالها على توازنات الوضع السياسى الداخلى، لفائدة التيار العمالى على حساب تيار اليمين (عرب البريكست).

وبالعودة إلى نتائج الانتخابات الأوروبية (٢٠١٩)، والتى حصد فيها حزب البريكست الجديد (بقيادة اليمينى المتطرف نايجل فاراج) أغلبية الأصوات على مستوى بريطانيا، ومن بعدها الانتخابات البريطانية الأخيرة، التى سجلت عودة قوية للمحافظين المتحمسين لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى، بعد انحسار دام منذ عهد المرأة الحديدية (مارجريت تاتشر)، سنلاحظ أن هذا الصعود لا ينفى قوة أنصار البقاء ضمن الاتحاد (الخصر، والديمقراطيون الأحرار، والأحزاب القومية باسكتلندا...) فهم حصدوا -مجتمعين- ما يناهز ٤٠٪ من الأصوات. بل إن ما يمكن أن يراه البعض صعوداً لأنصار البريكست لا يعدو أن يقرأ من الزاوية الأخرى على أنه انحسار لهم، إذا ما رصدنا التراجع الذى لحق رصيدهم الاستفتاءى من ٥٢٪ فى استفتاء ٢٠١٦ إلى ٣٢٪ التى حصدها أخيراً فى انتخابات ٢٠١٩. وهى جميعاً أعراض تزيد من تكريس الأزمة التى تعيشها بريطانيا فى مواجهة ملف الانفصال هذا، والتى انطلقت من الداخل البريطانى، قبل أن تمتد إلى ما وراء حدودها.

ثانياً- البريكست ومخاوف إحياء النزاع العرقى الأيرلندى:

يجمع كل الأطراف المعنية بموضوع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى على أن إشكالية الحدود(٢٥) الفاصلة بين أيرلندا الشمالية، التابعة للعرش البريطانى، والجمهورية الأيرلندية (العضو فى الاتحاد الأوروبى)، تعد مسألة شائكة وحساسة. فبريطانيا تريد -عكس الاتحاد الأوروبى- الإبقاء عليها مفتوحة، وفى غياب أية حواجز مادية، مع إمكانية الاستعاضة عن ذلك بما تتيحه التكنولوجيا الذكية من إمكانيات المراقبة السلسة لهذا الفضاء الحدودى. لكن هذه المشكلة، التى اصطلح على تسميتها Back Stop(٢٦)، شكلت عائقاً كبيراً، لمدة ثلاث سنوات، أمام توصل كل من بروكسل ولندن إلى اتفاق مرض بشأنها، رغم أن بريطانيا تظمن باستمرار الاتحاد الأوروبى بأن التفاهم بشأن هذا الموضوع سينطلق بشراكة مع دبلن (عاصمة الجمهورية الأيرلندية)، استناداً إلى روح "اتفاق الجمعة العظيمة" التاريخى، الذى أبرم قبل عقدين من الزمان (سنة ١٩٩٨)(٢٧) بين الطرفين البريطانى والأيرلندى، والذى وضع حداً لعقود طويلة من الصراع العرقى والدينى بين الأقلية البروتستانتية، التى تؤمن ببقاء أيرلندا الشمالية فى المملكة المتحدة، والأقلية الكاثوليكية، التى تتمسك بضرورة توحيد أيرلندا بشطريها الشمالى والجنوبى(٢٨).

مكونات المجتمع السياسي البريطاني حول ملف البريكست كشف عن عمق الأزمة التي تتخبط فيها هذه المكونات عموماً، في كل أبعادها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية... إلخ، وإن خلصت، بمنطق الأغلبية العسيرة، إلى تمرير قرار الخروج، إلا أن عبورها هذا لم يؤد إلى إفراز بنية سياسية واضحة، من شأنها استشراف مخارج للجدال الذي أوجده موضوع الخروج من الاتحاد الأوروبي، وربما قد تكون الأيام القادمة كفيلة بالكشف عن مواطن أعمق في جوانب تلك الأزمة ومخارجاتها، وإن كانت كل المؤشرات توحى بصعوبة مراحل الخروج اللاحقة من الاتحاد (٣٦)، سواء بالنسبة للاتحاد الأوروبي على مستوى تحديات إعادة ترتيب البيت الداخلي الأوروبي، وبما يراعى الفراغ الذي خلفته بريطانيا بعد خروجها، أو بالنسبة لبريطانيا من حيث ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد أرضية لمجابهة مخارجات المغادرة على مستويات السياسة، والاقتصاد، والأمن، وغيرها، وهو الأمر الذين لن يكون يسيراً، في ظل وجود بعض الأجنحة العميقة داخل بريطانيا، والتي كانت تسبح ضد تيار المغادرة. ولعل التخوف الأكبر، الذي يمكن أن يزيد من قلب مجريات الأحداث نحو ما هو أعقد، يتلخص في خطورة اتخاذ المبادرة البريطانية بالرحيل قدوة لغيرها من دول الاتحاد الراغبة في سلوك المسلك نفسه.

إن أزمة البريكست ما هي إلا امتداد لأزمة اليمين الأوروبي، الذي ما فتئ، في شتى المناسبات السياسية، يوجه سهامه لمؤسسات بروكسل، التي يتهمها بالتواطؤ ضد القومية الأوروبية، ويتهمها بالعجز عن مد تلك القوميات بكل مقومات الاستمرار وإحاطة اقتصاداتها بما يلزم من الحماية. ومن ثم، تنبغى مواجهة هذا القصور الذي يعانيه الاتحاد بالاستقلال عنه، والعودة إلى عهد ما قبل الوحدة (٣٧). غير أن الفشل النسبي - إلى حدود اللحظة - الذي أبان عنه المشروع البريطاني في ترجمة الفلسفة اليمينية إزاء الفضاء الأوروبي الموحد جعله يعاني أزمات كثيرة، على نقيض ما تقوم عليه النظريات التي أفرزها علم السياسة في هذا الصدد، والتي من المفترض أن تؤطر كل مراحل المغادرة بنوع من السلاسة والهدوء، ومرعاة كل الجوانب ذات الصلة بها. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أزمة الخطاب الذي تتسلح به القوى اليمينية التي عجزت عن أن توفق بين ما تنظر لأجله من جهة، والإكراهات التي تقترن بممارسة السلطة حين نجاحها في تسويق خطابها الذي أوصلها إلى تلك السلطة من جهة أخرى.

ولعل ما يجعلنا نفهم هذه الجدلية أكثر هو كون أغلب تلك الأحزاب فقيرة الخبرة، وحديثة العهد بالحكم وممارسة العمل السياسي وتحدياته، خاصة في إطاره الاقتصادي الشامل الذي تحتكم إليه مؤسسات الاتحاد، وأن هذا الفراغ هو الذي جعلها عاجزة عن أن توفر البيئة السليمة لتدبير المواقع، وتوفير البدائل من زمن الاتحاد بكل حمولته إلى ما بعد الاتحاد بفرغاته وبدائله. ولا يمكن أيضاً التسليم، ببساطة، بإمكانية استكمال المغادرة بدون اتفاق ينظم ذلك، وفي تجاهل تام لمؤسسات الاتحاد، على خطى ما ينادى به ترامب، في تحد سافر لكل قواعد الاتحاد،

إن قرار المغادرة الاستراتيجي هذا (غير المجمع بشأنه إذا ما أخذنا في الحسبان الفارق الخفيف بين مؤيدي (٥٢٪) ومعارضى البريكست (٤٨٪)، ومعارضة كتلة كبيرة من سكان أيرلندا الشمالية قرار لندن) أسقط بريطانيا في مستنقع، وجعلها تتخبط في دوامة فارغة، ومرشحة للتوتر (٣٢)، بل ويفتح الأبواب على كل الاحتمالات (٣٣)، ومنها ما ألمحت إليه الحكومة البريطانية - على لسان رئيستها السابقة (ماي) - بإمكانية الخروج من الاتحاد بدون صفقة أو اتفاق مع الجمهورية الأيرلندية، في حالة تعذر الوصول إلى توافق يرضى الطرفين، ووصولهما إلى الباب المسدود.

وما قد يزيد الطين بلة أن العجز عن الوصول إلى صفقة الخروج من الاتحاد الأوروبي سيدفع بالجمهورية الأيرلندية إلى وضع الحدود مع جارتها الشمالية كمسئولية تفرضها عليها مقتضيات السوق الأوروبية الموحدة، وتلزم الاتحاد الجمركي الأوروبي ببسط حمايته على تلك المناطق، وعلى بريطانيا التسليم بقواعد منظمة التجارة العالمية، بأن تكف، مثلاً، عن عقد صفقات تجارية مع أي جهة أيرلندية كانت، وإن كان ذلك لن يضمن للأيرلنديين عدم العودة لما قبل اتفاق بلفاست، وبالتالي الإجهاز على ما رسمه ذلك الاتفاق من أهداف تتجاوز الإطارين التجاري والاقتصادي. فخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي جزء من هذا السياق العام غير المستقر، وهو أحد أسباب عدم فاعلية تقاسم السلطة بين الوجوديين والقوميين في برلمان وحكومة أيرلندا الشمالية، الأمر الذي يسبب قلقاً كبيراً للمواطنين في الشمال، وأيضاً في المقاطعات المحيطة. إذ في كل يوم، يعبر آلاف الأشخاص الحدود للذهاب إلى العمل والمدارس، في ظل شعور بالقلق مما يمكن أن يحمله المستقبل. وما كانوا يظنون أنه مستقر، أصبح غير ذلك (٣٤)، وهذا يخلق بيئة يمكن أن يستغلها دعاة الانفصال، وأن يعيد المنطقة إلى عقود خلت، طبعها التوتر والدم وعدم الأمان (٣٥)، الأمر الذي يتطلب جلوس الأطراف مجتمعة (بريطانيا، وأيرلندا، والاتحاد الأوروبي) إلى طاولة المفاوضات، بغية الوصول إلى مخرج لهذه الأزمة المعقدة.

ثالثاً - سيناريوهات البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي:

تتطلب مناقشة سيناريوهات ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الوقوف عند ما تضمنته أجديات الاتفاق الموقع بين الطرفين، والذي يوصد الباب أمام كل محاولة جدال، أو اقتراح تعديل، أو تغيير، حتى في الحالة التي تتغير فيها المواقع داخل أروقة السلطة البريطانية (حكومة أو برلمان)، والتي لن تجدى نفعاً إذا ما أخذنا في الحسبان سقوط الاتفاقات السابقة في كل صيغها أمام تلك الأروقة، بل وحتى في ظل حكومة المحافظين اليمينية القائمة، التي كانت قد فشلت في ضمان كتلة برلمانية قوية من شأنها تمرير المشروع بسرعة، تجنباً للمخاض العسير الذي عرفته عملية الخروج، والذي كاد يعصف بالعديد من التوازنات السياسية الداخلية البريطانية، خاصة في ظل التعبئة القوية التي خاضها العمال لهدف نسف البريكست.

إن الترشاق السياسي الذي رافق النقاشات بين مختلف

أجنحة المنافسة المتجسدة، خصوصا في كل من فرنسا وألمانيا اللتين لا تستحضران كثيرا -عن قصد أو غير قصد- المصالح الاستراتيجية لبريطانيا من وجهة نظر هذه الأخيرة، مما يجعلها ترى في مغادرتها منقذا لها في توظيف جهودها في رعاية مصالحها، عوضا عن استنفادها في الصراعات مع غيرها من الأطراف داخل الاتحاد.

- التمرد البريطاني على المساس بهيبتها وتاريخها الإمبراطوري المقدس، من خلال إبداء عدم استعدادها للبقاء مقيدة في حدود ما يرسمه لها كل من الدور الفرنسي والألماني في مشاهد الدفاع، والأمن، والاقتصاد، والسياسة الخارجية.

- الرغبة في مغادرة الاتحاد الأوروبي للأسباب السابقة ذكرها، والتحفيز الأمريكي المتواصل في هذا المسار حتى النهاية، ما هما إلا عودة إلى عهد ما بعيد الحرب العالمية الثانية، حيث تمومت بريطانيا دائما -عن وعى أو عن غير وعى- في الصف الأمريكي، إلى درجة أن كل المتتبعين للشئون الدولية سيستشفون الدور التكميلي الذي شكلته السياسة الخارجية البريطانية لنظيرتها الأمريكية على مستوى العديد من الملفات والمحطات الساخنة، بل في الكثير من الأحيان بالتغريد من خارج السرب الأوروبي، الذي من المفترض أن تكون أولوية الولاء له، لا للبيت الأبيض.

بعد كل هذا المخاض العسير للخروج من البيت الأوروبي، سمح الوقت الطويل من المفاوضات الشاقة بمزيد من الفرز داخل المملكة المتحدة، ويتوجب احتواء المشهد الأيرلندي، ومراقبة الموقف الاسكتلندي مستقبلا للحنول دون صعود النزعة الاستقلالية. بيد أن الانعكاسات على مشهد سياسي مضطرب وراء بحر المانش لا يمكن أن تحجب دروس الفشل بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حيث لا يمكن إغفال معنى فقدان قوة كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وعضو وازن في حلف شمال الأطلسي. وفوق هذا وذاك، خطورة اتجاه بريطانيا نحو تشكيل قطب منافس لاتحاد بروكسل على أبواب القارة العجوز.

ولا يمكن التركيز، حصرا، على نزعة السيادة التاريخية عند الإنجليز، أصحاب إمبراطورية غابرة لم تغب عنها الشمس، ولا يمكن الالتفات إلى الاستتارة، ولغة العواطف، وتداعيات العولة فحسب، بل التنبه للعطل الذي قد يصيب البناء الأوروبي، ولما يمكن أن يفقد الاتحاد الأوروبي جاذبيته وقدرته على الاستقطاب، ما لم يتمكن من بلورة سياسة خارجية مشتركة فاعلة، وما لم يتحول لقطب سياسي أو عسكري له نفوذه في التوازنات العالمية.

نظرا لما يمكن أن يشكله ذلك من مخاطرة على المواطن البريطاني نفسه، وبدرجة أكثر على المهاجرين، الذين سيوضعون تحت رحمة التيارات اليمينية المتطرفة بخطابها العنصري. بل إن الاتحاد الأوروبي، من جانبه، أشار إلى أنه وضع مخططا ثانيا سيتم تفعيله، في حالة خروج بريطانيا، من دون اتفاق مسبق مع الاتحاد، الأمر الذي لا يستبعد فيه اللجوء إلى لغة العقاب لدفع فاتورة التجاوز، والتي يتحدث بشأنها عن مبلغ لا يقل عن خمسمئة مليار دولار، إلى جانب تدابير زجرية أخرى في مواجهة أعمدة الاقتصاد البريطاني (شركات، وبنوك، وفاعلون اقتصاديون...)، وتشديد ضوابط التعامل مع بريطانيا على مستوى الاتفاقات الاقتصادية، وتنقلات الأموال والأشخاص، وحركات الجمر، وتدفقات الاستثمار (٣٨).

فالتحريض الأمريكي على الخروج -ولو بدون اتفاق- لا يعدو أن يكون خطايا للاستهلاك فقط، وغير مؤسس على استراتيجية اقتصادية محكمة ترصد كل الجوانب، وتضع كل السيناريوهات المحتملة والبدائل المناسبة (٣٩). ولعل الرئيس ترامب (عراب الهروب غير الأمن) سيستوعب في القادم من الأيام، إن تيسر ذلك الهروب، أن الأمر لا يمكن اختزاله في فاتورة ستطالب لندن بدفعها، وإنما أيضا بالفتنة التي أنامها الاتحاد الأوروبي طيلة وجود بريطانيا داخل الاتحاد، والمتمثلة في الشأن الأيرلندي لما يحمله من مخاطرة قد تعيد الزمن إلى الماضي السحيق، كما سبقت الإشارة في موضع سابق. وبالتالي، هي مسألة إيقاظ تلك الفتنة، وعودة العنف والإرهاب إلى المنطقة من جديد.

الخاتمة:

لا يمكن فهم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، على ضوء نظام البريكست، بمعزل عن السياق الذي حضر ونفذ فيه هذا النظام، مما يتطلب الوقوف على مجموعة من تلك العوامل، لعل أهمها:

- كون الخلفية التاريخية لموقف بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سلبية منذ الأيام الأولى من التأسيس، حيث كان تعامل لندن مع فكرة الانضمام لتقوية الاتحاد يتسم بنوع من الجمود، تكرر مع تجربتي منطقتي الشنجن واليورو، مما يعكس طبيعة التصور البريطاني لذاتها ولعلاقتها مع القارة العجوز بأنها تقوم على الذاتية في منأى عن مشكلات تلك القارة بقدر الإمكان.

- الاستماتة البريطانية للخروج من الاتحاد الأوروبي ما هي إلا مظهر من مظاهر رغبة لندن في استعادة استقلال قرارها الذي غالبا ما اشتكت بريطانيا -في السر كما في العلن- بأنه مرهون أحيانا بتوازنات المصالح داخل الاتحاد، وفي ظل توغل

المراجع المعتمدة:

كتب:

- حسن جواس، طبيعة الاتحاد الأوروبي .. دراسة قانونية - سياسية تحليلية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٠).

- حسين مبارك فرح ضياء، المركز الدستوري للاتحاد الأوروبي .. طبيعة الوحدة والاندماج، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى ٢٠١٩).
- محمد حمزة الدليمي، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٤).
- مجموعة مؤلفين، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١).
- عباس الرماحي أحمد خضير، مستقبل العلاقات الأمريكية - الأوروبية حيال روسيا الاتحادية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠١٩).
- أنطونين كوهين، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، تحقيق وترجمة: جان ماجد جبور، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٥).
- سعد شاكر شبلي، سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٦)، ص ١٠٦.
- قسيمي كفية، التكامل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي لدعم الاستقرار الاقتصادي، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٧).
- مخلد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٥).
- السيسى صلاح الدين حسن، الاتحاد الأوروبي والعملية الأوروبية الموحدة "اليورو"، (الرياض: مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣).
- صالح مهند، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً .. دول أوروبا الشرقية أنموذجاً، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٣).
- عصمت كارس هايدى، المستمر والمتغير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى ٢٠١٥).
- إنترنت:**
- جيمس بالك، وأليكس هول، وكيت كوكس، ومارتا كيب، وإيريك سيلفرستن، الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي .. فهم التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي. تقرير منشور على موقع المؤسسة، الدخول على الموقع في ٢٠ يناير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/37ziuxY>.
- رئيس الوزراء الأيرلندي (ليو فارادكار) في لقاء مع شبكة Euronews للقاء منشور على موقع الشبكة، الدخول على الموقع في ٢٩ يناير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2HvKuYN>.
- توسك: بريكسيت سيشكل النهاية الحقيقية لبريطانيا، موقع قناة "العربية" الإخبارية، الدخول على الموقع في أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2SRCPt1>.
- افتتاحيات الصحف، وكالة أنباء الإمارات، منشور على موقع الوكالة، الدخول على الموقع في أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2SNztaG>.
- هل يمزق بريكسيت وحدة بريطانيا العظمى؟ المقال منشور على موقع DW العربية، الدخول على الموقع في أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2uTtVU7>.
- اسكتلندا ستطلب الاستقلال إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي، المقال منشور على موقع Emeknes، الدخول على الموقع في <https://bit.ly/2OTsPyv>.
- البريكسيت غير مأمون العواقب وسيضعف بريطانيا. المقال منشور على موقع "الإمارات اليوم"، الدخول على الموقع في ٢ فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/38vY1vy>.
- جونسون يستعين بترامب لإنقاذ اقتصاد بريطانيا من خسائر "بريكست" بدون اتفاق، منشور على موقع قناة "الجزيرة الإخبارية"، الدخول على الموقع في ١٣ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/38Eej5G>.

- باتريك كوكبير: عهد بريطانيا كقوة عظمى عالمية انتهى .. والفضل لبريكست، ترجمة: فاطمة زيدان، منشور على موقع "المصرى اليوم"، الدخول على الموقع فى ١٢ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3bJMzOX>.
- بريكسيت .. الأمر لن ينتهى ببساطة، المقال منشور على موقع "العرب" الاخبارى، الدخول على الموقع فى أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2OZPOI.3>.
- السيد محمد، فاتورة "بريكست" باهظة على بريطانيا والاتحاد معا، منشور على موقع قناة "العربية" الإخبارية، الدخول على الموقع فى ١٣ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3bKriEw>.
- البريكسيت لم يخرج من نقطة الصفر، المقال منشور على موقع "العرب"، الدخول على الموقع فى أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2HufwR.6>.
- Cecile, CHEVRÉ- BREXIT: Pourquoi le Royaume Unisortira de l'Union Européenne?, Article publié sur le site de: Economie Matin, Consulté, le 01.02.2019, <https://bit.ly/39ylGeK>.
- Le divorce de la Grande Bretagne et l'Union Européenne, Audio publié sur le site de: Organisation Internationale d'Information Smultimédia du gouvernement des États-Unis (VOA), Consulté, le 01.02.2019, <https://bit.ly/3bB1v1A>.
- Combien coûterait à la Grande-Bretagne une sortie de l'Union européenne?, Article publié sur le site de "L'usine nouvelle", Consulté le 02.02.2019, <https://bit.ly/38vZnGE>.
- With Parliament Voting for Brexit, Is Irish Unification Inevitable? Article published on foreign policy site, Accessed 12.02.2020, <https://bit.ly/2OWPABw>.

الهوامش:

- ١- صالح مهند، الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الاتحاد الأوروبي شرقا .. دول أوروبا الشرقية أمونذجا، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ص ٩٣.
- ٢- فى سنة ١٩٧٣، انضمت إلى السوق الأوروبية المشتركة (التي ستصبح اتحادا فيما بعد) كل من بريطانيا، والدنمارك، وأيرلندا، قبل أن تلتحق بها فى سنة ١٩٩٥، كل من السويد، وفنلندا، وأستراليا، ثم اليونان سنة ١٩٨١، فإسبانيا والبرتغال سنة ١٩٨٥. فى حين انضمت عشر دول أخرى من شرق أوروبا، فى أكبر عملية توسيعية فى تاريخ الاتحاد الأوروبي، حيث التحقت به كل من جمهورية التشيك، ولاتفيا، وقبرص، وأستونيا، وهنغاريا، وليتوانيا، ومالطا، وبولونيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ليستكمل الاتحاد تركيبته الحالية (٢٨ دولة) فى عمليتى انضمام فى سنتى ٢٠٠٧ و٢٠١٣، بعد التحاق كل من بلغاريا، ورومانيا، وكرواتيا.
- ٣- يعود تأسيس أول تجمع أوروبى إلى ١٨ أبريل ١٩٥١، عندما اتفقت ست دول أوروبية (فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، ولوكسمبورج، وهولندا، وإيطاليا) على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب التى ستشكل نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبى. وفى ٢٥ مارس ١٩٥٧، وقعت تلك الدول اتفاقية روما التى وسعت مجالات التعاون، وأصبحت المجموعة تحمل اسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة). وفى ٧ فبراير ١٩٩٢، وقعت معاهدة ماستريخت بهولندا، تم بمقتضاها تجميع مختلف الهيئات الأوروبية ضمن إطار واحد هو الاتحاد الأوروبى الذى أصبح التسمية الرسمية للمجموعة.
- ٤- حسن جواس، طبيعة الاتحاد الأوروبى .. دراسة قانونية-سياسية تحليلية فى ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبى، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٠)، ص ٦٧.
- ٥- السيسى صلاح الدين حسن، الاتحاد الأوروبى والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، (الرياض: مكتبة الأسرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣)، ص ٦٩.



٦- يبدو أن بريطانيا عاجزة عن التجرد من تراكمات ماضيها الإمبراطوري، ومن تبعات هواجس التفوق والقيادة، حتى إن رئيس وزرائها حينها (وينستون تشرشل)، ومباشرة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، طرح فكرة الاتحاد بين الدول الأوروبية كخطوة تضمن عدم اللجوء إلى لغة القوة والحروب ومآسيها من جديد، لكن أن يوضع تصور لهذا الكيان تقتدى فيه تلك الدول ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، أى أن يكون ذلك الاتحاد ضمن الرؤية البريطانية، لا أن تكون بريطانيا جزءاً من هذا الاتحاد.

من جهته، خاطب الرئيس الفرنسي السابق (شارل ديغول) فى ثلثة من السياسيين والدبلوماسيين فى الإليزيه سنة ١٩٦٧، قائلاً: "إن بريطانيا تحمل حقداً متجذراً للكيانات الأوروبية"، محذراً من إمكانية زوال السوق الأوروبية المشتركة حينها إذا ما فرضت بريطانيا كعضو فيها، وربما هذا ما أقر قبول انضمام بريطانيا للسوق الذى تقدمت به منذ ١٩٦١، ولم يتم إلا سنة ١٩٧٣، أى بعد خروج ديغول من السلطة سنة ١٩٦٩، وهو الذى أدرك جيداً أن بريطانيا، التى خسرت مستعمراتها، ترغب فى ولوج السوق الأوروبية لغرض الاستفادة مما تتيحه العضوية من امتيازات دون أن تكون لديها النية الصادقة بالالتزام بما تفرضه عليها واجبات العضوية تلك.

٧- توسك: بريكسيت سيشكل النهاية الحقيقية لبريطانيا، موقع قناة "العربية" الإخبارية، الدخول على الموقع فى أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2SRCpt.1>

٨- جيمس بالك، وأليكس هول، وكيت كوكس ومارتا كيب، وإيريك سيلفرستن، الدفاع والأمن بعد خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي .. فهم التبعات المحتملة لقرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، تقرير منشور على موقع المؤسسة، الدخول على الموقع فى ٣٠ يناير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/37ziuxY>.

٩- عصمت كارس هايدى، المستمر والتغير فى السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، (القاهرة: المكتب العربى للمعارف، الطبعة الأولى ٢٠١٥)، ص ٩٧.

10- Cecile, CHEVRÉ- BREXIT :Pourquoi le Royaume Unisortira de l'Union Européenne?, Article publié sur le site de: Economie Matin, Consulté, le 01.02.2019, <https://bit.ly/39ylGeK>.

11- Le divorce de la Grande Bretagne et l'Union Européenne, Audio publié sur le site de: Organisation internationale d'informations multimédia du gouvernement des États-Unis (VOA), Consulté, le 01.02.2019, <https://bit.ly/3bB1v1A>.

١٢- حسين مبارك فرح ضياء، المركز الدستوري للاتحاد الأوروبي .. طبيعة الوحدة والاندماج، (الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى ٢٠١٩)، ص ٨٧.

١٣- تجدر الإشارة الى أن حجم المبادلات بين لندن وواشنطن يبلغ حالياً ٢٦٢ مليار دولار، وهو رقم يعادل تقريباً ثلث المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي التى تصل إلى ٧٢١ مليار دولار.

راجع: - جونسون يستعين بترامب لإنقاذ اقتصاد بريطانيا من خسائر "بريكست" بدون اتفاق، منشور على موقع قناة "الجزيرة الإخبارية"، الدخول على الموقع فى ١٣ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/38Eej5G>.

١٤- رغم أن أم الرئيس ترامب من أصول اسكتلندية، وهى التى زرعت فيه حب الملكية، وزوجاته السابقات أيضاً هن مهاجرات قادمات من أوروبا الشرقية، بل إن والدى زوجته الراهنة هما مهاجران قديماً إلى الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى نص فى قانون الهجرة الأمريكى، يريد الرئيس ترامب الآن أن يلغيه.

١٥- تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يلزم أعضائه باستقبال حصة متفق عليها من اللاجئين والمهاجرين. وقد تجاوز عدد المهاجرين الأوروبيين إلى بريطانيا ٨٦٠ ألف مهاجر، الأمر الذى شكل عبئاً كبيراً على الميزانية البريطانية تجاوز أربعة مليارات دولار سنوياً. بل إن المواطن البريطانى المؤيد للبريكست يرى فى الخروج تنفيساً له وتخفيفاً عن اقتصاد البلد، وتوفيراً للفرص. كما أن إمكانية انضمام تركيا ستعنى فتح الحدود، وبالتالي تدفق آلاف اللاجئين، الذين يستقرون على أراضٍ، نحو باقى أوروبا، ومنها بريطانيا.

- ميرال حسين عبدالغنى، البريكسيت .. تيريزا ماى تدير ظهرها للجماهير، المقال منشور على موقع Researchgate، الدخول على الموقع فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩، <https://bit.ly/37vSweT>.

١٦- محمد حمزة الدليمى، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ٢٠١٤)، ص ٦٧.

١٧- تقول جريدة "الخليج" الإماراتية في إحدى افتتاحياتها: "إن الأزمة الأكبر والأخطر، التي قد تواجهها مستقبلا، تتعلق بمصير بريطانيا بالذات، فهل ستبقى مملكة متحدة كما هي عليه الآن، أم أنها ستواجه حالات انفصال قد تؤدي إلى تفتتها؟". وأشارت الجريدة إلى "نية اسكتلندا، حيث تشير آخر استطلاعات للرأي، وفقا لصحيفة صنداى تايمز، إلى أن ٥١٪ من الاسكتلنديين يؤيدون الاستقلال إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي".

- افتتاحيات الصحف، وكالة أنباء الإمارات، منشور على موقع الوكالة، الدخول على الموقع في أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2SNztaG>.

١٨- مجموعة مؤلفين، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ١٥٦-١٦٣.

١٩- عباس الرماحي أحمد خضير، مستقبل العلاقات الأمريكية - الأوروبية حيال روسيا الاتحادية، (بيروت: منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى ٢٠١٩)، ص ٢١٩-٢٢١.

٢٠- نشرت منصة البيانات "ستاتيسستا" إحصائية توضح الخسائر التي سيتكبدها الاتحاد بعد خروج بريطانيا. ووفق إحصائية مختصرة، تمثلت أبرز الخسائر فيما يلي:

- تراجع عدد سكان الاتحاد الأوروبي بنحو ١٣٪ (عدد سكان دول الاتحاد قبل الخروج: ٥١٣ مليوناً، وبعد الخروج: ٤٤٧ مليوناً).

- تاكل نحو ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد (الناتج المحلي لدول الاتحاد قبل الخروج: ١٥,٩ تريليون، وبعد الخروج: ١٣,٥ تريليون).

- انخفاض بنحو ١٢٪ من ميزانية الاتحاد الأوروبي (بريطانيا كانت ثاني أكبر مساهم في ميزانية الاتحاد بعد ألمانيا).
راجع: السيد محمد، فاتورة "بريكست" باهظة على بريطانيا والاتحاد معا، منشور على موقع قناة "العربية" الإخبارية، الدخول على الموقع في ١٣ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3bKriEw>.

٢١- أنطونين كوهين، النظام السياسي للاتحاد الأوروبي، تحقيق وترجمة: جان ماجد جبور، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)، ص ١٣.

٢٢- سعد شاكر شبلي، سياسة الاتحاد الأوروبي في ظل النظام الدولي الجديد، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٦)، ص ١٠٦.

٢٣- هل يمزق بريكسيت وحدة بريطانيا العظمى؟ المقال منشور على موقع DW العربية، الدخول على الموقع في أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2uTtVU.7>.

٢٤- يرى أنصار الخروج أن البريكسيت سيمنح بريطانيا مزايا إقامة شراكة مع الاتحاد الأوروبي ندا لند، ودون التقيد بقوانين الاتحاد في مواجهة دوله، كما سيمكنها من فتح قنوات شراكة تجارية متميزة مع باقى الدول الاقتصادية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والهند، وغيرها.

- ميرال حسين عبد الغنى، البريكسيت .. تيريزا ماى تدير ظهرها للجماهير، المقال منشور على موقع Researchgate، الدخول على الموقع في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩، <https://bit.ly/37vSweT>.

25- With Parliament Voting for Brexit, Is Irish Unification Inevitable? Article published on foreign policy site, Accessed 12.02.2020, <https://bit.ly/2OWPABw>.

٢٦- غالبا ما تستعمل كلمة BackStop في لعبة البيسبول للدلالة على الشبكة التي منعت خروج الكرة من الملعب. كما تستعمل أيضا مجازا للدلالة على الخطوات التي تستخدم كحل أخير. وفي عالم البريكسيت، تستخدم للدلالة على شبكة الأمان التي يجسدها شرط أوروبي يهدف إلى تفادي قيام حدود فعلية ملموسة (نقاط تفتيش، وكاميرات مراقبة...) بين شطرى جزيرة أيرلندا والمحافظة على السوق الموحدة.

٢٧- اتفاق الجمعة العظيمة أو اتفاق بلفاست تم توقيعه سنة ١٩٩٨ بين بريطانيا وجمهورية أيرلندا، وكذلك بين أحزاب أيرلندا الشمالية. ويعد تطورا بارزا في عملية السلام فى أيرلندا الشمالية خلال التسعينيات، ويعتمد نظام الحكم الحالى لأيرلندا الشمالية على هذا الاتفاق.

28- Jon Tonge, After Brexit, What's Left for Northern Ireland's Unionists? Article published on foreign policy site, Accessed 12.02.2020, <https://bit.ly/3bI3YYk>.

٢٩- اسكتلندا ستطلب الاستقلال إذا غادرت بريطانيا الاتحاد الأوروبي، المقال منشور على موقع Emeknes، الدخول على الموقع فى <https://bit.ly/2OTsPyy>.

٣٠- البريكسيت غير مأمون العواقب وسيضعف بريطانيا، المقال منشور على موقع "الإمارات اليوم"، الدخول على الموقع فى ٢ فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/38vY1vy>.

٣١- الفترة الانتقالية هي الفترة بين ٢٩ مارس ٢٠١٩ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، والتي تسمح بمزيد من الوقت لمعرفة مدى نجاح الشكل الجديد للعلاقات بين بريطانيا وأوروبا بعد الانفصال، وتستمر فيها حرية الحركة عبر الحدود.

فى هذه المرحلة، يمكن لبريطانيا التفاوض بشكل منفرد حول صفقاتها التجارية الخاصة بعيدا عن أوروبا، على ألا تدخل الاتفاقيات حيز التنفيذ إلا فى أول يناير ٢٠٢١. وهذا الملف يدور حوله معظم الجدل حاليا، حيث يطالب الاتحاد الأوروبي بريطانيا بالالتزام بالمعايير الأوروبية حتى فى حالة عقدها اتفاقات تجارية منفردة. راجع:

- س/ج فى دقائق: ما البريكسيت وماذا يحدث فى بريطانيا؟، منشور على موقع "دقائق"، الدخول على الموقع فى ١٣ نوفمبر ٢٠١٩، <https://bit.ly/31XEIbQ>.

٣٢- رئيس الوزراء الأيرلندى (ليو فارادكار) فى لقاء مع شبكة Euronews للقاء منشور على موقع الشبكة، الدخول على الموقع فى ٢٩ يناير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2HvKuYN>.

٣٣- "إن قرار المغادرة الرسمى سيكون له تأثير هائل، كما أنه سيؤدى لتقليص النفوذ البريطانى فى العالم بشكل فوري. ويرجع ذلك، جزئيا، إلى أن بقية دول العالم ترى أن خروج بريطانيا من الاتحاد هو بمنزلة فعل أحمق من قبل دولة ترغب فى تدمير نفسها بنفسها، وذلك بالنظر إلى أن ٤٥٪ من الصادرات البريطانية ذهبت إلى دول الاتحاد الأوروبي فى عام ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٨٪ فقط للولايات المتحدة، كما أنها ستصبح فجأة بدون حلفاء حقيقيين لأول مرة منذ أكثر من مئتي عام. وقد أغفل مؤيدو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي توازن القوى الحقيقى بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، والذي ظهر بوضوح فى اتفاقية الانسحاب، حيث فشل المفاوضون البريطانيون فى الحصول على الشروط التى يريدونها، لأن نظراءهم فى الاتحاد الأوروبي فى بروكسل قد حصلوا على كل أوراق اللعب".

- عن موقع المصرى اليوم، نقلا عن صحيفة الإندبندنت البريطانية: باتريك كوكبير: عهد بريطانيا كقوة عظمى عالمية انتهى .. والفضل لبريكست، ترجمة: فاطمة زيدان، منشور على موقع "المصرى اليوم"، الدخول على الموقع فى ١٢ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/3bJMzOX>.

٣٤- قسيميورى كفية، التكامل الاقتصادى للاتحاد الأوروبي لدعم الاستقرار الاقتصادى، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٧)، ص ١١٣.

٣٥- يذهب بهاء العوام إلى أن "الأمر لن ينتهى ببساطة .. وقائمة الراحين والخاسرين فى هذا الصدد الذى أصاب القارة العجوز لن تغلق فى عام أو اثنين. لن ينتهى الأمر ببساطة، وسيبقى نزيه الضفتين حتى يسترد البريطانيون والأوروبيون حياتهم وكأنهم لم يعرفوا الوحدة يوما .. ولا أحد يعرف كم من الوقت يحتاج هذا. وما يشاع بهذا الشأن لا يتجاوز التكهانات التى قد تحدث وقد لا تحدث أبدا، سواء بالنسبة للندن التى تحلم بغزو العالم بعد الخروج، أو بروكسل التى تتطلع إلى انفصال بخفة ذرة غبار تتدحرج على كثران الصحراء".

- بريكسيت .. الأمر لن ينتهى ببساطة، المقال منشور على موقع "العرب" الإخبارى، الدخول على الموقع فى أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2OZPOI.3>.

٣٦- يقول سلام سرحان فى "العرب" اللندنية إن "بريطانيا دخلت فى طريق مجهول ملئ بالألغام ومفترقات الطرق، ولن تكف عن طرح إمكانية العودة إلى الطريق الآخر .. وإن "ما حدث قبل ساعات هو مجرد حبر على ورق بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف السنة من انقسام تراجيدى حاد عند مفترق الطرق. رحلة البريكست لم تخرج حتى الآن من نقطة الصفر، ومن غير المستبعد أن تنفجر فقاعاتها ليبقى الوضع على ما هو عليه ويكون الطلاق بالاسم فقط، هذا إذا حدث أصلا!" راجع:

- البريكسيت لم يخرج من نقطة الصفر، المقال منشور على موقع "العرب"، الدخول على الموقع فى أول فبراير ٢٠١٩، <https://bit.ly/2HufwR.6>

٣٧- مخلد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٥)، ص ١٤٢.

38- Combien coûterait à la Grande-Bretagne une sortie de l'Union européenne?, Article publié sur le site de "L'usine nouvelle", Consulté le 02.02.2019, <https://bit.ly/38vZnGE>.

٣٩- يعد البنك المركزي البريطاني أول المتخوفين من سيناريو خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من دون اتفاق، وأكد مرارا أن اقتصاد البلاد قد يتعرض لانكماش مشابه لما حدث له عقب الحرب العالمية الثانية، ولن يتجاوز آثار هذا الخيار إلا بعد سنوات.

أطروحة تعززها العديد من الدراسات، ومن بينها تلك الصادرة عن "مركز الأداء الاقتصادي"، التابع لجامعة لندن للاقتصاد، الذي قال إنه في حال انتقل التعامل التجاري بين الطرفين إلى الاعتماد على معايير منظمة التجارة العالمية، عوض معايير السوق الموحدة، فإن هذا الوضع سيقلص نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بنسبة تتراوح بين ٥,٣ و ٧,٨٪، وذلك على امتداد السنوات العشر القادمة.

في حين تكشف الأرقام الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حجم خسائر الصادرات البريطانية في حال عدم توقيع اتفاق جديد مع الاتحاد الأوروبي، وتصل إلى ١٦ مليار دولار، وهو ما يشكل تقريبا ٧٪ من حجم الصادرات البريطانية نحو الاتحاد الأوروبي.

وتزيد متاعب الاقتصاد البريطاني -حسب المؤسسة الأممية- بانتقال الآثار السلبية إلى الدول غير الأوروبية، التي تربطها علاقات تجارية تفضيلية مع الاتحاد الأوروبي، مثل تركيا، والمكسيك، وكندا، وجنوب أفريقيا. فهذه الدول سترفع الرسوم على البضائع البريطانية بمجرد خروج المملكة من التكتل الأوروبي، علما بأن ثلث الصادرات البريطانية يتجه للاتحاد الأوروبي، والثلث الثاني يتجه لدول لها اتفاق تجاري مع الاتحاد، مما يعقد الوضع أمام المنتجات الحاملة لعلامة "صنع في المملكة المتحدة".

أما وكالة "بلومبيرج" الاقتصادية، فاختارت تخصيص دراسة لقياس حجم الخسارة التي تكبدها الاقتصاد البريطاني منذ بدء مسار البريكست سنة ٢٠١٦. وكانت النتيجة صادمة بوصول حجم الخسائر إلى ١٧٠ مليار دولار. وتتوقع الدراسة أنه حال عدم التوصل لاتفاق خلال هذه السنة، سترتفع خسائر اقتصاد المملكة المتحدة إلى مئتي مليار دولار.

- راجع: جونسون يستعين بترامب لإنقاذ اقتصاد بريطانيا من خسائر "بريكست" بدون اتفاق، منشور على موقع قناة "الجزيرة الإخبارية"، الدخول على الموقع في ١٣ فبراير ٢٠٢٠، <https://bit.ly/38Eej5G>.

